The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 10,N.3, P P. 26-60
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٠، العدد٣، ٢٠١٨ ص ص ٦٠-٢٦

Meuare of central bank tools effect on stability on Iraq monetary economy(2003-2015)

*قياس أثر أدوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ ــ ٢٠١٥

(**) أ.د. خالد حسين المرزوك

(***) جمانة علي باقر

Abstract

The aim of the research is to show success or failure in the performance of the Central Bank of Iraq after 2003 by using the means and tools of modern monetary policy such as currency auction, existing facilities, the auction of remittances and bonds because of their role in achieving monetary stability, identification of the obstacles that stand in the way of achieving its objectives and the use of standard model in analyzing the impact of monetary policy indicators, namely, money supply, interest rate and exchange rate in the growth rate of the Gross Domestic Product (GDP) and the rate of inflation.

In order to reach its goal, the research was divided into three chapters. The first chapter dealt with the central bank, monetary policy and monetary stability. The second chapter wasunder the title of "the Central Bank of Iraq and the development of monetary policy". The third chapter dealt with measuring the impact of tools of the Central Bank in achieving monetary stability in the Iraqi economy (1990-2015).

(*) بحث مستل.

(**) جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد.

(***) طالبه ماجستير – جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد .

The research was based on the hypothesis that the monetary policy carried out by the Central Bank of Iraq was sufficient to achieve the state of monetary stability during the period of the research. The research reached conclusions, the most important of which is the usage of modern tools by the Central Bank in addition to traditional monetary tools that have significantly participated in achieving goals. The standard results showed that the indicators of the monetary policy used in the standard model for both equations have a significant impact on the dependent variables when the determining coefficient (R^2) is 97%, which means that the independent variables interpreted 97% of the dependent variables.

As is also evident from the relation between the independent and dependent variables used in the research, they do not all agree with the logic of economic theory due to the incorrect decisions taken in most areas (if not all) and the adoption of GDP on an almost single source of revenues representing in oil sector as arentier country. When studying the relation between the indicators of monetary policy used in our research as independent variables and the rate of growth of GDP as a dependent variable in the first model or the first equation, we find that the exchange rate is inconsistent with the nature of economic theory because of the sharp fluctuations of the foreign exchange rate against the dinar, which is slowing the process of economic growth. Similarly, in respect to money supply, the negative signal indicates its inverserelation with the rate of growth of GDP and this does not correspond to the logic of economic theory.

This is due to the weakness of the productive economic sectors except the oil sector, which is not affected by money supply but has effect upon it. When studying the relation between the monetary policy indicators used in our search as independent variables and the rate of inflation as a dependent variable in the second standard model, we find that the money supply has an inverse relation with the inflation rate. This result does not

agree with the logic of economic theory due to the nature of the Iraqi economy and the structure of its foreign trade, namely, the open borders and the dumping policy practiced by many countries of the world towards Iraq, as well as the interest rate. The positive sign indicates the direct relation between it and the rate of inflation and this is contrary to the logic of economic theory, which indicates the existence of an inverse relation between them. This fluctuation in the interest rate shows that the Central Bank of Iraq was constrained by government decisions, making the interest rateexert a slight influence on the country's monetary policy

المستخلص:-

يهدف البحث الى بيان النجاح او الإخفاق في أداء البنك المركزي العراقي بعد ٢٠٠٣ عن طريق استخدامه لوسائل وأدوات السياسة النقدية الحديثة كمزاد العملة والتسهيلات القائمة ومزاد الحوالات والسندات لما لها من دور كبير في تحقيق الاستقرار النقدي ،وتحديد العوائق التي تقف في طريق تحقيق أهدافه واستخدام النموذج القياسي في تحليل اثر مؤشرات السياسة النقدية والمتمثلة بعرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم .من اجل الوصول إلى هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناول الأول منها الاستقرار النقدي والسياسة النقدية مخل نظري أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان استقلالية البنك المركزي العراقي واثرها في وضع السياسة النقدية في العراق أما المبحث الثالث فتناول قياس وتحليل اثر أدوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي (١٩٩٠-٢٠١٥) واعتمد البحث على فرضية مفادها ان السياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي العراقي كانت كفيلة بتحقيق حالة الاستقرار النقدي خلال مدة البحث ، وقد توصل البحث الى استنتاجات أهمها استخدام البنك المركزي لأدوات حديثة بالإضافة الى الأدوات النقدية التقليدية ساهمت بشكل كبير في تحقيق الأهداف كما ويتبين من النتائج القياسية ان مؤشرات السياسة النقدية المستخدمة في النموذج القياسي ولكلا المعادلتين لها تأثير كبير في المتغيرات التابعة عندما بلغ (R^2) المتمثلة بمعامل التحديد 97% مما يعني ان المتغيرات المستقلة فسرت 97% من المتغيرات التابعة ، كما ويتضح ايضاً من العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المستخدمة في البحث إنها لا تتفق جميعا مع منطق النظرية الاقتصادية يعود سبب ذلك للقرارات

غير الصائبة المتخذة في اغلب المجالات ان لم يكن جميعها واعتماد الناتج المحلي الإجمالي على مصدر يكاد يكون الأوحد للإيرادات المتمثل بالقطاع النفطي كبلد ريعي .فالعلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية المستخدمة في بحثنا كمتغيرات مستقلة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في النموذج القياسي الأول او المعادلة الأولى فنجد ان سعر الصرف لا يتفق مع طبيعة النظرية الاقتصادية جاءت هذه النتيجة بسبب التقلبات الحادة التي كان يشهدها سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار والتي تعمل على تباطؤ عملية النمو الاقتصادي ،كذلك الحال بالنسبة لعرض النقد فالإشارة السالبة تدل على علاقته العكسية مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وان سبب ذلك يعود الى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة عدا قطاع النفط الذي لا يتأثر بعرض النقد وإنما يؤثر فيه،أما العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية المستخدمة في بحثنا كمتغيرات مستقلة ومعدل التضخم كمتغير تابع في النموذج القياسي الثاني نجد ان عرض النقد يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل التضخم وهذه النتيجة مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية ، وذلك يعود إلى طبيعة الاقتصاد العراقي وهيكل التجارة الخارجية فيه والمتمثلة بالحدود المفتوحة وسياسة الإغراق التي تمارسها العديد من دول العالم تجاه العراق، كذلك سعر الفائدة فالإشارة الموجبة تدل على العلاقة الطردية بينه وبين معدل التضخم وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية الذي يشير الى وجود علاقة عكسية بينهم . وهذا التقلب في سعر الفائدة يبين ان البنك المركزي العراقي كان مقيدا بالقرارات التي تطلقها الحكومة هذا يجعل من سعر الفائدة يمارس تأثيراً طفيفا في السياسة النقدية للبلد .

المقدمة :أن ظاهرة الاستقرار النقدي متشعبة الجوانب ومتعددة الابعاد وتثير الكثير من القضايا التطبيقية والنظرية ، وتعتبر أحد المشكلات الاقتصادية التي تأخذ قسطاً كبيراً من الاهتمام من طرف الحكومات والخبراء الاقتصاديين ، وتمثل السياسة النقدية أداة رئيسة من أدوات السياسات الاقتصادية العامة والتي تسعى بدورها الى تحقيق الاستقرار النقدي ، اذ تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل. ويعد دور البنك المركزي ذا اهمية بالغة في إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى. وضمن هذا الإطار، انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم. أمّا البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم

والرقابة على البنوك، فتعتبر مسؤولة عن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية وعن توفير البيئة المصرفية المناسبة إلى جانب وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من خلال دراسة العلاقة الوثيقة بين السياسات النقدية السليمة وبين تحقيق الاستقرار النقدي والمتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف وأسعار الفائدة كل من زاويته الخاصة التي تتوخاها السياسات الاقتصادية العامة .

مشكلة البحث : تتمحور مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي ، هل ان السياسة النقدية السليمة التي يقوم بها البنك المركزي كفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي ؟

فرضية البحث : ان السياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي العراقي كفيلة بتحقيق حالة الاستقرار النقدي خلال مدة البحث .

منهجية البحث وهيكليته : قبول او رفض الفرضية فقد استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي في تحليل العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الاقتصادية المكونة للمشكلة المدروسة خلال مدة البحث ، والذي جرى تقسيمه الى ثلاث مباحث تناول الاول منها المفاهيم النظرية للاستقرار النقدي والسياسة النقدية ونظرة على دور البنوك المركزية في تحقيقهما ، فيما تناول المبحث الثاني تحليل واقع السياسة النقدية التي قام بها البنك المركزي العراقي خلال مدة البحث وتقييم الاستقرار النقدي في العراق خلال هذه المدة ، بينما استخدم الباحثان طريقة التحليل القياسي لمعرفة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي العراقي واختتم البحث بعدد من الاستنتاجات يقابلها عدد مماثل من التوصيات .

المبحث الاول

الاستقرار النقدي والسياسة النقدية ، مدخل نظري

اولا : مفهوم الاستقرار النقدي :

لا يعني الاستقرار النقدي بقاء اسعار صرف العملات ثابتا دون تغير ، ولا يعني في الوقت ذاته التعويم الحر لها ، وبالمقابل فإن الاستقرار النقدي لا يعني التقلبات الشديدة في سعر الصرف،

وبذلك فإنه يعني تلك التغيرات في أسعار صرف العملة، أو المستوى العام للأسعار القابلة للتوقع بلا مفاجئات والتي تتم تحت السيطرة[1].

وعليه يمكن تعريف الاستقرار النقدي بانه الحالة التي تبقى فيها اسعار الفائدة واسعار الصرف والمستوى العام لأسعار السلع الاعتيادية عند مستويات ضئيلة من التقلبات التي لا ينجم عنها صدمات حادة .

ومن اهم المعايير التي يعرف الاستقرار النقدي من خلالها هي معدل التضخم ومعدل سعر الفائدة وسعر الصرف وسنتناولها تباعا .

١- معدل التضخم :يعد التضخم من اخطر المشكلات التي تعاني منها دول العالم كافة لتأثيره المباشر على اقتصاداتها ، إذ انه يضيف تكاليف اقتصادية واجتماعية ويعيق عملية التخصيص الكفء للموارد مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية.

ويعرف التضخم بأنه: الارتفاع العام في الاسعار ، الناجم عن أسباب متعددة سنأتي عليها لاحقاً، ويؤدي هذا الارتفاع الى حصول تغييرات أخرى في المتغيرات الاقتصادية، وهو مبني على آليات اقتصادية كلية (تكوين الاسعار – أنظمة التوزيع – توزيع الدخل....)[2].

ويختلف مفهوم التضخم على وفق المدارس الاقتصادية المختلفة، فالمدرسة الكلاسيكية تشير الى ان الاسعار تتحدد بالتفاعل الحر بين العرض والطلب للسلع والخدمات، فمعادلة (فيشر) مثلاً تتلخص بكون المستوى العام للأسعار يساوي كمية النقود المتداولة.ثم جاءتمدرسة كامبردج فطورت النظرية الكلاسيكية بالقول: ان حركة الاسعار او معدل التضخم يتناسب طردياً مع كمية النقد، ويتناسب عكسياً مع حجم الانتاج ومعدل الطلب على النقود ، أما المدرسة الكينزية فترى ان التضخم يعني زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح للسلع والخدمات، بما يؤدي الى ارتفاع الاسعار، وبالتالي على وفق هذه المدرسة، فأن التضخم يرتبط بالتغيرات في كمية النقود، وفي اسعار الفائدة، وفي مستوى التشغيل في الجهاز الانتاجي لاي بلد.. الا ان المدرسة الماركسية شددت على تحديد حركة اسعار السلع والخدمات ، اي ان ارتفاع تكلفة انتاج السلع والخدمات يؤدي الى حدوث التضخم، وهو مايريده اصحاب رؤوس الاموال دائما لرفع ارباحهم من خلال رفع الاسعار مايؤدي الى التضخم. ويمكن القول ان هناك تضخماً عندما ترتفع الاسعار المحلية(الوطنية) بشكل اسرع من ارتفاع الاسعار العالمية ففي هذه الحالة تكبح الصادرات

---

١) د. حازم الببلاوي، صحيفة الاهرام المصرية، ٢٠٠١/٢/٢٥.

2) Janine B et Alain G, Dictionnareeconomique et sociale, paris : Hatier 1981, p212.

وتسهل الواردات ويخشى في نهاية الامر ان تنضب احتياطات الدولة وقد تتحول الى دولة مدينة[٣].

وهناك عدة أشكال تسبب حالة التضخم منها :

- التضخم الناجم عن زيادة الطلب: وهو من اكثر الاسباب المعروفة للتضخم ، اذ يرى الكلاسيك التضخم بانه ظاهرة نقدية بحتة ، تتمثل ابتداءً بزيادة عرض النقود مما يؤدي الى ارتفاع المداخيل ، الذي يولد بدوره ضغطاً على الطلب السلعي ،مما يحدث فجوة يطلق عليها الفجوة التضخمية Inflationary Gap التي هي تعبير لأختلال قوة السوق[٤].
- التضخم الناجم عن زيادة اسعار عوامل الانتاج: يحدث عندما تميل هذه الاسعار نحو الارتفاع نتيجة لأحد الاسباب الطارئة قد تكون سياسية او طبيعية .
- التضخم الناجم عن زيادة الدخول: و يحدث عندما تزداد دخول العاملين عن مستواها الحالي كنتيجة لمطالب نقابات العمال او غير ذلك فيؤدي الى زيادة في الطلب الكلي مما يدفع الاسعار نحو الارتفاع .
- التضخم الناجم عن الافراط في الاصدارالنقدي: إذ إن المعروض النقدي غالباً ما يؤدي الى آثار عكسية على قيمة النقد ،ومن ثم يحدث آثاراً طردية على المستوى العام للاسعار، وغالباً يحدث عند الازمات او الحروب او الكوارث الطبيعية [٥].

أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه، إلا أن هذه الانواع غير منفصلة عن بعضها البعض ، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها فهي جميعا تشترك في خاصية

---

[٣]) مفهوم التضخم في سوق الفوركس على الموقع : www.Borsaat.com

[٤]) عبد الوهاب الامين ، وزكريا عبد المجيد باشا ،مبادئ الاقتصاد ـ الجزء الثاني/ الاقتصاد الكلي ـ دار المعرفة ـ الكويت ١٩٨٣،ص٤٥.

5)Frederic S. Miskin , The Causes of Inflation , Working Paper No. 1453 ,Cambride ,MA 2138 ,September ,1984,p.p12-14 .

واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها كاملة وخاصة وظيفتها كـ (مخزن للقيمة). ومن أهم انواع التضخم هي[٦]:

* التضخم البطيء
*التضخم الزاحف
*التضخم الجامح أو السريع
*التضخم الركودي
*التضخم المستورد

٢- سعر الفائدة : ان لسعر الفائدة دور كبير في البناء الاقتصادي ويعتبر من اهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل اتجاه وحركة الاقتصاد الكلي بحيث يستخدم كأداة لتحريك النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية، وقد سلك كينز سلوكاً صحيحاً مبيناً الفرق بين الكفاية الحدية لرأس المال وبين محدداتها وبين سعر الفائدة ومحدداته ، إلا ان الاصرار على الخلط مازال مستمراً حيث عالج المفكرون بعد كينز الفائدة والربح دون تمييز في عرضهم نموذج الاقتصاد الكلي جامعين الاقتصاد الكلي الممثل في عرض النقود والطلب عليها مع الاقتصاد الحقيقي الممثل في عرض الادخار والطلب على الاستثمار عند مستويات دخل مختلفة.

و لسعر الفائدة عدة تعاريف ومفاهيم عند رواد المدارس التقليدية ورغم ان الوهلة الاولى تدل على ان هناك اختلاف وتباين في مفهوم الفائدة إلا ان هذا الاختلاف في حدود الالفاظ فقط وليس المعاني. ومن هذه التعاريف هي :

اعتبر (آدم سميث) الفائدة هي ثمن لاستخدام رأس المال الناتج عن الادخار الحقيقي وعليه فهو لم يفرق بين الفائدة والربح، ومن ثم كان اسهامه في نظرية الفائدة قليلاً ومحدوداً شأنه في ذلك شأن (ريكاردو) الذي لم يكن واضحاً في التفرقة بين الفائدة والربح [٧]. أما (مارشال) فقد ناقش مفهوم الحرمان كسبب للحصول على الفائدة، وفضل استعمال لفظ الامتناع للتعبير عن نفس المعنى لأن لفظ الحرمان غير مرغوب فيه. وقد دافع (مارشال) في كتابه (أصول علم الاقتصاد) على أهمية وضرورة الفائدة على رأس المال المقترض وارجع معارضتها في القرون الوسطى والقديمة الى عدم وضوح الفكرة عن طبيعة وانتاجية رأس المال[٨].أما (فيشر) في كتابه (نظرية

٦) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية ،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ،ط١ ،لبنان ،٢٠٠٠، ص٤٤٦-٤٤٧.
٧) أحمد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية للأسهامات الكلاسيك (١٧٢٠-١٩٨٠) للمؤلف (جورج نايهانز)، المكتبة الاكاديمية، ١٩٩٧، ص١١٣.
٨) أحمد سعيد حسانين، مبادئ في النظرية الاقتصادية، دار الهناء لطباعة ، القاهرة، مصر، ١٩٧١،ص١٠-١٨.

الفائدة) ، اعتبر أن سعر الفائدة هو ثمن عدم الصبر على انفاق الدخل وفرصة الاستثمار[٩].في حين عرف (ساموبلسن) الفائدة بانها دخل على شكل نسب مئوية تعطى كعلاوة لإقراض المال[١٠].

٣- سعر الصرف: ان علاقة الاستقرار النقدي بسعر الصرف معقدة جداً حيث ان عملية اختيار النظام المناسب تمليها الظروف الخاصة بذلك البلد، وسعر الصرف هو سعر رئيسي في الأقتصاد يؤثر في آخر المطاف على الخدمات المستوردة وتكلفة السلع وأرباح صناعة التصدير الأمر الذي ينعكس على الناتج والعمالة ومعدلات التضخم، واختيار ترتيب عملية الصرف يحدد درجة تأثر الاقتصاد في حالات الكساد وحالات الانتعاش في الخارج، كما يحدد السياسة المستقلة ونطاقها في داخل البلد. وان لسعر الصرف عدة مفاهيم نبين منها الاتي:

أ- عرفه البعض على أنه : عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة من العملة الأجنبية ، أي عملة أجنبية مقومة بوحدات العملة المحلية [١١]. او هو عدد وحدات العملة الأجنبية المطلوبة لشراء وحدة من العملة المحلية[١٢].

ب-كما يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الاجنبية في زمن معين، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الاعتمادات والمدفوعات المستحقة والودائع بعملة ما إضافة الى الشيكات السياحية والحوالات والكمبيالات[١٣].

أنواع سعر الصرف:

أ- سعر الصرف الاسمي: وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة[١٤].

ب-سعر الصرف الحقيقي: و يقاس بمقارنة تكلفة وحدة العمل في الانتاج الصناعي بعد ادخال التسوية اللازمة وهو يبين القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة[١٥].

ان العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي تظهر من خلال العلاقة الاتية :

---

٩) جمال الدين سعيد، النظرية العامة لكينز، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة ، ١٩٨٣، ص٢٢٤.

١٠) أحمد سعيد حسانين، مصدر سابق، ص١٠.

١١) لخديمي عبد المجيد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية – دراسة تحليلية لحالة الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، ٢٠١١، ص١٠٦.

١٢) لخديمي عبد المجيد، المصدر نفسه ، ص١٠٦.

١٣) عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، ١٩٩٩، ص١٤٧.

١٤) مروان عطوان ، الاسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، مشكلاتها البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، ١٩٩٣، ص٧.

١٥) مروان عطوان ، المصدر نفسه ، ص٧.

$$TCR = \frac{TCN/P_1}{1/P_2} = \frac{TCN * P_2}{P_1}$$

حيث ان : TCR: سعر الصرف الحقيقي .

TCN: سعر الصرف الاسمي.

P_2: مؤشر الاسعار في البلد الاجنبي.

P_1: مؤشر الاسعار المحلي.

ج- سعر الصرف الفعلي:

ويعبر هذا النوع عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدد من العملات الأخرى في فترة زمنية معينة. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية [١٦]:

د- سعر الصرف العاجل:

هوسعر الصرف الاجنبي المطبق في عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال[١٧].

هـ- سعر الصرف الآجل:

هو السعر الذي يتم على أساسه شراء أو بيع عملة ما بتاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في بنفس تاريخ ابرام عقد الصفقة[١٨]

ثانيا : مفهوم السياسة النقدية :

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسة من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل.

وقد عرفت السياسة النقدية تبعاً للاقتصادي كنت (Kent) بأنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة[١٩].. وعرفت أيضاً [٢٠]، بأنها " مجموعة القرارات ذات الطراز الحكومي تصدر من خلال البنك المركزي للسيطرة على حجم النقود الدائرة في الاقتصاد " .

---

١٦) قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقيمية ،ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر،٢٠٠٣، ص١٠٥.

17) Poul Grand Jeau, précis de Gestionfinanciere international, D'organisations, Paris, p73.

١٨) مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الاجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٤٨.

١٩) أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي ، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات ،مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ،النجف الاشرف ،ط١ ،٢٠١٥، ص١٧١.

20) Christopher Ragan ,"Why Monetary Policy Matters-A Canadian Perspective" , September 2004, PP(1-2). By web:Http://:www.mcgill.ca.

وعرفها إينزنك(Einzing) بأنها " مجموعة من الإجراءات والأعمال النقدية وغير النقدية ذات الأهداف النقدية المؤثرة على الأنظمة النقدية "[٢١].

أما الإقتصادي جونسون (Johanson) فقد عرفها بأنها "الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم بعرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية "[٢٢] .

ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها : مجموعة الوسائل والإجراءات والأدوات التي تتخذ من قبل السلطة النقدية بقصد تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية.

تطور السياسة النقدية في إطار النظريات الإقتصادية المختلفة

لقد نتجت آراء عديدة عن الدراسات السابقة لنظرية كمية النقود خلال القرن السادس عشر كانت أساساً للفكر الكلاسيكي، إذ أكدت آراء التجاريون إن النقود تؤثر على المستوى العام للاسعار فقط. أما الفيزوقراط فقد أكدوا على اهمية النقود بأعتبارها متغير اقتصادي يؤثر بالمستوى العام للنشاط الاقتصادي.

وقد جاء الكلاسيك بالعديد من الفروض مثل حيادية النقود ، وان الاكتناز مساوي للصفر ، وان هدف النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك كذلك فإن مرونة الاسعار والأجور كفيلة بإعادة التوازن في ظل سيادة سوق المنافسة التامة ، وحالة الاستخدام تتحقق عندما تكون الانتاجية الحدية لعنصر العمل مساوية للأجر الحقيقي على افتراض ثبات الاجور والدخول كنمط انفاق معين وان احسن مستوى للإنتاج يتحقق بتساوي الايراد الحدي مع التكاليف الحدية[٢٣] .

ويختلف كينز مع الكلاسيك في أن النقود ليست حيادية وانما تطلب لثلاثة دوافع هي دافع تسوية المبادلات و دافع المضاربة و دافع الحيطة والحذر(الاحتياط) . كذلك يختلف كينز مع الكلاسيك في طبيعة دور سعر الفائدة إذ يرى كينز ان سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية تتحدد من خلال تقاطع منحنيات الطلب على النقود وعرض النقود في السوق النقدية ، وبالتالي لسعر الفائدة دور فعال بصورة غير مباشرة في نقل الصدمة النقدية الى النشاط الاقتصادي وبالتالي التأثير في حجم الدخل القومي التوازني بالاعتماد على تحليل المرونات ، مرونة منحنى الاستثمار بعلاقته مع سعر الفائدة والذي يسمى (بالكفاية الحدية للاستثمار)[٢٤].

اما النقوديون فيعتقدون أن الأثر الاولي للنمو النقدي سيقع على الانتاج أكثر منه على الاسعار وذلك لان معدل التضخم ونمو كمية النقود لا يتغيران بنفس الاتجاه في الاجل القصير

---

[21]) Enzing .P,Monetry policy – Ends & Means , (London: Oxford Wyman Publishing ,1964) , P(49-51) .

[22]) L . Ritter , W . Sliber , Money , (London : Basic books , 1973) ,P.3 .

[٢٣]) د. سيف الدين السويدي ، مدخل لأسس الاقتصاد ، دار الكتب القطرية ، ط٦، ٢٠٠٢، ص٢٧٥.

[٢٤]) جيمس جوارتيني و ريجارداستروب ، الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص ، ترجمة: د. عبد الفتاح عبد الرحمن و د. عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨، ص٣١٧.

لكن في الاجل الطويل عادة ما يكون التضخم ظاهرة نقدية ، وبذلك فإن تحليل النقوديون يعطي للنقود أهمية في تأثيرها على الانتاج في المدى القصير فيما ينحصر تأثيرها في الامد الطويل وبمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي[٢٥]. ووفق هذه النظرية ان السياسة النقدية المرنة لا تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذا ما كانت الاجور والاسعار مرنة وان افتراضها العقلاني يجعل من التوقعات الاقتصادية سياسة فعالة على التأثير في الناتج الحقيقي سواء على المدى القصير أو الطويل وبالتالي فإن الدور الاساسي للسياسة النقدية في استقرار الناتج سيكون محدوداً خصوصاً وان واضعي السياسة يمتلكون نفس المعلومات لدى الافراد[٢٦].

وبالرغم من وجود عدد من الاراء المشتركة بين اقتصاديو جانب العرض والنقوديون إلا ان اقتصاديو جانب العرض انتقدوا النقوديين بتركيزهم على المعروض النقدي واهمال الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي، اذ ان الائتمان ذو الكلفة المنخفضة برأيهم يؤدي الى زيادة الحوافز الدافعة لزيادة الانتاج والانتاجية وبالتالي العرض الكلي[٢٧].

أدوات السياسة النقدية :لكي تقوم السلطات النقدية بتنفيذ أهداف السياسة النقدية بشكل أمثل لابد ان تختار الادوات النقدية المناسبة. وتختلف أدوات السياسة النقدية عند السلطة النقدية من دولة الى أخرى وذلك وفقاً لطبيعة وظروف الاوضاع الاقتصادية لهذه الدولة عن تلك، ولابد من الاشارة الى ان السلطة النقدية حينما تقوم بتنفيذ السياسة النقدية في الدولة فإنما تحدد أولويات أهداف السياسة النقدية والتي من شأنها تحقيق تلك الاهداف وذلك انطلاقاً من معرفة السلطة النقدية بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة[٢٨]. وتقسم أدوات السياسة النقدية الى أدوات غير مباشرة (ادوات كمية) وأدوات مباشرة (ادوات نوعية) ، وكما يأتي :

١- الادوات غير المباشرة (الكمية) : وهي الادوات التي تستهدف التأثير في كمية الائتمان وليس نوعيته وهي

(سعر اعادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة و نسبة الاحتياطي القانوني) وتتميز هذه الادوات بسرعتها في احداث الاثر المطلوب في عرض النقد وذلك لسيطرة البنك المركزي عليها بشكل كامل بعكس الادوات الاخرى التي تعتمد على سلوك المصارف التجارية[٢٩].

---

[25]) Laurence Harris , Monetary Theory. McGraw Hill Book Company, 1985, P 118.

[٢٦]) د. عامر لطفي . مساهمة في شرح النظريات الاقتصادية ، دار الرضا للنشر ، دمشق، ٢٠٠٠، ص١٣٦.

٢٧) بول. ا . ساموبلسون ، وآخرون ، الإقتصاد ، ترجمة :هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر ط١ ،عمان ،٢٠٠١، ص ٦٤٧-٦٤٨.

[٢٨]) نجيب عبد الله الشامسي، القطاع المصرفي والسياسة النقدية في الامارات العربية المتحدة (١٩٤٦-١٩٩٨) ، المسار للدراسات والاستشارات والنشر، ط١، الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٩، ص٢٧١-٢٧٢.

[٢٩]) د. أكرم حداد ، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري) ، دار وائل للنشر ، ط٢، عمان ، الأردن، ٢٠٠٨، ص١٨٨-١٨٩.

٢- الادوات المباشرة (النوعية) ويقصد بها الرقابة على الاتجاهات التي توزع فيها المصارف التجارية قروضها واستثماراتها المختلفة ، وهي (ترشيد الائتمان والتاثير المباشر و الاقناع الادبي) إلا إن هذه الادوات لا تنتج آثارا إلا إذا دعمتها وسائل أخرى . إذ ليس من السهل تغيير سلوك البنوك التجارية والمؤسسات الأخرى من خلال التهديد الشفهي أو ما تقدمه من نصائح وإرشادات[٣٠].

ثالثاً: دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي:

تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يهدف البنك المركزي الى تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية ويسعى البنك المركزي الى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية المتمثلة في سعر إعادة الخصم ونسب الاحتياطي النقدي الالزامي بالإضافة الى عمليات السوق المفتوحة، الى جانب ذلك يلجأ البنك المركزي الى اجراءات ادارية للتأثير على هيكل الائتمان المصرفي وكلفته، وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع وإلزام البنوك بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات بعينها. أما على صعيد أسعار الفائدة فيجب على البنك المركزي إدخال اصلاحات متعددة بهدف خلق هيكل اسعار فائدة مرن ينسجم مع الاوضاع الاقتصادية السائدة محلياً وتطورات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية.

ويعمل البنك المركزي للتأثير على اسعار الفائدة في السوق المصرفي بشكل غير مباشر وذلك من خلال تعديل أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات سياسته النقدية (سعر إعادة الخصم – سعر نافذة الايداع – سعر إعادة شراء شهادات الايداع) ومن خلال عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في بيع شهادات الايداع بالعملة المحلية[٣١].

ويؤمن البنك المركزي بأن البيئة المصرفية التي تمكن المؤسسات المصرفية من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة هي البيئة المناسبة التي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بالحجم والكلفة المناسبين استناداً الى قوى السوق، وهي التي ترفع كفاءة استخدام الموارد المالية. والى جانب ذلك فإن البنك يولي أهمية خاصة لتطوير القطاع المصرفي من الناحيتين المؤسسية والنوعية لتمكينه من القيام بدوره المناسب في خدمة الاقتصاد الوطني[٣٢].

---

[٣٠]) باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد ،ترجمة طه عبد الله منصور ،وعبد الفتاح عبد الرحمن ،دار المريخ للنشر،الرياض ،١٩٨٧، ص٢٧٥ .

[٣١]) موقع الشامل الالكتروني على الموقع: WWW.eshamel.net/vb/showthread.php

[٣٢]) لخديمي عبد الحميد، مصدر سابق، ص٣.

المبحث الثاني

استقلالية البنك المركزي العراقي واثرها في وضع السياسة النقدية في العراق

اولا : خصائص الاقتصاد العراقي : واجهت السلطة النقدية العراقية في المرحلة الحالية وخلال مدة البحث تحديات كبيرة في عملية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والمالي والنهوض بالتنمية على نحو متسارع وإحداث تحسن جوهري في مستوى المعيشة ، ونتيجة للظروف التي مر بها العراق يمكن بيان مميزات الاقتصاد العراقي بالنقاط الاتية:-

١- يعاني الاقتصاد العراقي من ارتفاع حجم المديونية الخارجية إذ تجاوز حجم المديونية (١٢٥) مليار دولار تقريبا في عام ٢٠٠٣.[٣٣]

٢- التوقف النسبي للنشاط الاقتصادي وتباطؤ معدلات نمو الاستخدام والنمو الاقتصادي.[٣٤]

٣- تدهور في النشاط الاقتصادي الخاص ولاسيما في القطاع الصناعي والزراعي مع تحسن في القطاع التجاري.[٣٥]

٤- ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي إلى مستويات قياسية لا سيما في عقد التسعينات اذ اصبح التضخم من النوع الجامح والمستمر.[٣٦]

٥- ارتفاع معدلات البطالة مقابل انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغ معدل البطالة ٥٠% في عقد التسعينات من مجموع القوة العاملة العراقية .[٣٧] وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في منتصف عقد التسعينات (٢.١٢%).

٦- تفاقم الفساد الإداري سواء على مستوى الإدارات المحلية او على مستوى الوزارات إذ جاء ترتيب العراق بالمرتبة الثالثة على المستوى الدولي في انتشار الفساد الإداري وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٧.

٧- شحة مصادر الاستثمار المحلي والأجنبي والغموض في حجم عوائد النفط وقنوات إنفاقها وغياب كفاءة الأداء في إدارة الثروة النفطية.

---

٣٣) علي مظلوم جداح ، تأثير الحروب والنشاط الاقتصادي على البيئة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، ٢٠١٠، ص٦٧.

٣٤)عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد،٢٠٠٥، ص٣٤.

٣٥)عماد محمد علي العاني، المصدر نفسه،ص٣٥.

٣٦) محمد سلمان العاني، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط ، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠١١،ص٢٢٣.

٣٧) محمد سلمان العاني ، مصدر سابق ، ص٢٢٨.

٨- الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير اذ ان اكثر من (٩٠%) من مدخلات الانتاج في الصناعة يتم استيرادها من الخارج.[٣٨]

بالإضافة لما تقدم فالاقتصاد العراقي يعاني مشاكل هيكلية في مجمل قطاعاته الاقتصادية منها:

١- اختلال هيكل الموازنة العامة : ويعد احد الاختلالات الهيكلية المهمة التي تعبث في التوازن الاقتصادي الداخلي وهذا الاختلال يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة ، فضلا عن الاختلال في أوجه الإنفاق الحكومي إذ ازداد الإنفاق العسكري منذ عقد الثمانينات على حساب تراجع الإنفاق على بقية القطاعات الاقتصادية . وبعد فرض العقوبات الاقتصادية ازداد الإنفاق لتأمين مفردات البطاقة التموينية مع انخفاض اكبر في الانفاق على قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.[٣٩]

٢- اختلال هيكل الانتاج : ويمكن ملاحظ ذلك من خلال تتبع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج إذ نرى ان قطاع النفط يحتل المرتبة الأولى بمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .[٤٠] .

٣- اختلال في ميزان المدفوعات : حيث يعاني ميزان المدفوعات من عجز حاد او ما يسميه الاقتصاديون بالاختلال الخارجي.[٤١] .

اما التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 تمثلت بالاتي[٤٢] :

١- تمثل التغير الاساسي في التوجه نحو التحول من نظام سيطرة الدولة المركزية على مفاصل الاقتصاد الى نظام السوق الحر والاندماج بشكل عام في النظام التجاري الدولي.

٢- رفع العقوبات الاقتصاديةعن العراق وعودة تدفق صادرات العراق النفطية بشكل منتظم دون قيود دولية وانتهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

---

٣٨) عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي النفط- الاختلال الهيكلي – البطالة، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات ٣٠، ٢٠٠٨، ص٦٨-٦٩.

٣٩) اسماعيل عبيد حمادي،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة،سلسلة كتب مركز العراق للدراسات٣، بغداد، ص٤٥.

٤٠) خميس خلف موسى، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للفترة من ١٩٧٠- ١٩٩٩، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، جامعة الانبار، المجلد ١ ، العدد ١، ٢٠٠٢، ص١٠٦.

٤١) خميس خلف موسى، المصدر نفسه، ص١١٣.

٤٢) عبد الجبار هاني عبد الجبار السامرائي، تحليل اثار الساستين المالية والنقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول مختارة للمدة من ١٩٩٨- ٢٠٠٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١١، ص١٣٣.

٣- اعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي في رسم السياسة النقدية وزيادة عدد المصارف التجارية العاملة في العراق سواء الحكومية او الخاصة المحلية والاجنبية .

٤- لجوء المصارف الى عمليات الصيرفة الشاملة وتغيير اليات عملها وانشطتها .

٥- عقد اتفاقيات التعاقد المشروط ما بين العراق وصندوق النقد الدولي لتطبيق اليات الاصلاح المعروفة المعتمدة لدى الصندوق اطفاء معظم الديون المترتبة على العراق الناجمة عن المرحلة السياسية التي سبقت التاسع من نيسان 2003 .

ثانيا : تطور الناتج المحلي العراقي : يشير الجدول (١) الى أن الناتج المحلي الاجمالي وبالأسعار الثابتة في عام 2003 كان منخفضا عن العام الذي تلاه نتيجة ما مر به البلد من ظروف الحرب وما تولد عنها من تخريب للبنى التحتية في هذا العام ومع بداية عام 2004 حقق الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً من (26990.4) مليون دينار عام 2003 ليبلغ (41607.8) مليون دينار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي (54.2) واستمر الناتج بالارتفاع ليصل عام 2008 الى (51716.5) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (6.6) وسبب ذلك هو الاعتماد على ايرادات قطاع النفط لما له من تأثير على الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمساهمة المحدودة للقطاعات الاخرى سواء كانت انتاجية أو خدمية أو توزيعية .

جدول (١)الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003 – 2015) – (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %	معدل النمو المركب %
2003	26990.4	—	3.6
2004	41607.8	54.2	
2005	43438.8	4.4	
2006	47851.4	10.2	
2007	48510.6	1.4	
2008	51716.5	6.6	
2009	54721.2	5.8	
2010	57751.6	5.5	
2011	63650.4	10.2	
2012	70201.3	10.3	
2013	76922.0	9.6	

2014	75581.3	(0.14)	
2015	42835.8	(43.3)	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، نشرات سنوية متفرقة.

ان اي تغيير في اسعار النفط سينعكس على الناتج المحلي الاجمالي بصورة مباشرة ولوحظ ذلك من خلال ارتفاعه عام 2009 والأعوام التي لحقتها بسبب ارتفاع سعر برميل النفط الخام حيث بلغ (61.06) دولار للبرميل عام 2009 واستمر بالارتفاع حتى بلغ عام 2013 (103) دولار للبرميل ، حيث واكب هذا الارتفاع في اسعار النفط عالمياً ارتفاعاً في مستوى الناتج المحلي الاجمالي ليكون عام 2013 (76922.0) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (9.6%).إلا ان الانخفاض في اسعار النفط عالمياً الذي بلغ (94.9) و (44.7) دولار للبرميل لعامي 2014 و 2015 على التوالي ، أثر بصورة مباشرة على الناتج المحلي الاجمالي لينخفض خلال العامين الاخيرين من مدة بحثنا أي (2014 ، 2015) ليبلغ (75581.3) مليون دينار عام 2014 ، و (42835.8) مليون دينار عام 2015 وبمعدل نمو سالب (0.14−)و(43.3−) وقد بلغ معدل النمو المركب من عام 2003 الى عام 2015 (3.6%) .

ثالثا : مؤشرات السياسة النقدية في العراق

أ – عرض النقد

يبين لنا الجدول (٢) ، أن عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) في الاقتصاد العراقي قد تطور خلال مدة البحث (2015−2003) إذ بلغ (65803115) مليون دينار عام 2015 في حين كان عام 2003 (5773691) مليون دينار وبمعدل نمو مركب خلال مدة البحث بلغت نسبته (20.6) ، وان اعلى معدل نمو سنوي لعرض النقد خلال مدة البحث كان عام 2004اذ بلغت (75.8) وذلك بسبب التغيير السياسي وزيادة الرواتب والأجور وكذلك زيادة الحاجة لتوفير كمية كبيرة من النقد لتغطية تكاليف إعمار البلاد ، فيما كان أدنى معدل نمو سنوي موجب في عام 2012 من المدة نفسها والتي بلغت (6.8) . هذا من جانب ، ومن جانب آخر سجل عرض النقد نمواً سالباً خلال العامين الاخيرين من مدة البحث وبحدود (0.30−) ، (11.5−) على التوالي، ويكمن السبب في انخفاض قيم الودائع الجارية التي انخفضت من 38299676 مليون دينار عام 2014 حتى بلغت 30947859 مليون دولار عام 2015 ، ويبدو ان هذا الانخفاض كان بسبب تصاعد العمليات العسكرية في شمال وغرب العراق وتراجع النشاط الاقتصادي في هاتين

المنطقتين المهمتين وفي غيرهما من مناطق العراق مما ادى الى انخفاض في الودائع الجارية ومن ثم معدل النمو السنوي لعرض النقد .

جدول (2)عرض النقد M1 ومكوناته في العراق للمدة (2003 – 2015) – (مليون دينار)

السنة	العملة في التداول	الودائع الجارية	عرض النقد M1	معدل النمو السنوي لعرض النقد (*) %	نسبة العملة الى عرض النقد	نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد	معدل النمو المركب لعرض النقد(**) %
2003	4629794	1143897	5773691	-------	80.2	19.8	
2004	7162945	2985681	10148626	75.8	70.6	29.4	
2005	9112837	2286288	11399125	12.3	79.9	20.1	
2006	10968099	4491961	15640060	35.6	70.9	29.1	
2007	14231700	7489467	21721167	40.5	65.5	34.5	
2008	18492502	9697432	28189934	29.8	65.6	34.4	
2009	21775679	15524351	28300030	32.3	58.4	41.6	
2010	24332192	27401297	51743489	38.7	47.1	52.9	
2011	28296016	34396082	62692098	21.2	45.1	54.9	20.6
2012	30593647	36286370	66880017	6.8	45.7	54.3	
2013	34995453	39596459	74591912	11.5	46.9	53.1	
2014	36071593	38299676	74371269	(0.30)	48.5	51.5	
2015	34855256	30947859	65803115	(11.5)	52.9	47.1	

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، نشرات سنوية متفرقة .

* وقد أحتسب معدل النمو السنوي وفقاً للمعادلة الاتية :

$$R=(A_t - A_{t-1} / A_{t-1}) * 100$$

**تم احتساب معدل النمو السنوي المركب من خلال المعادلة التالية :

$$r = [\left(\frac{yt}{yo}\right)^{\frac{1}{t}} - 1] * 100$$

ب- سعر الصرف

منذ عام 2004 وبعد صدور قانون البنك المركزي العراقي الجديد استخدم اسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء الدولار من أجل السيطرة على عرض النقد والسيولة وبهذا أصبح البنك المركزي سوق مركزية للعملة الاجنبية ساهم في وضع حد للتقلبات في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي واتخذت الاجراءات لبدء المزادات على النقد الاجنبي لعدة أغراض منها :

١- تحقيق التوازن بين الطلب على الدولار وعرض الدولار .

٢- استقرار أسعار الصرف والذي ينعكس على استقرار الاسعار .

٣- الحد من ظاهرة الدولرة من خلال اشارة سعر الصرف .

٤- هبوط نسب التضخم 20% في عام 2007 مقارنة بعام 2006 وهذا الهبوط ساعد على اضافة قوة شرائية للاقتصاد قدرت بحوالي 21 ترليون دينار كمنافع .

وعند تتبع مسار سعر الصرف وكما مبين بالجدول (3) نرى تحسن متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الموازية وذلك بانخفاضه من (1936) دينار/دولار عام 2003 الى (1453) دينار/دولار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (24.9-) لثقة الافراد بعملتهم الجديدة وزيادة الطلب على الدينار العراقي الجديد كمخزن للقيم .

أما في عامي 2005 و 2006فقد أرتفع سعر الصرف الى (1472) و (1475) دينار/دولار وبمعدل نمو سنوي (1.3) و (0.2) على التوالي، ومع حلول عام 2007 بدأ سعر الصرف بالانخفاض ويعود سبب التحسن أي ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي الى السياسة النقدية التي طبقها البنك المركزي بدعم الدينار العراقي وبهذا يتضح استقرار سعر الصرف في السوق الموازي وامتد هذا الانخفاض حتى عام 2014 حيث بلغ (1214) دينار/دولار وبمعدل نمو سنوي (1.5-) وبالإمكان الملاحظة من خلال جدول (3) ان الانخفاض الذي حدث في سعر الصرف لكلا السوقين الرسمي كان سببه مزاد العملة والسوق الموازي وتحجيم ظاهرة الدولرة

.

جدول (3)معدل سعر الصرف ومعدل سعر الفائدة والتضخم للمدة (2003-2015)

السنوات	سعر الصرف الموازي	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو السنوي %	سعر الفائدة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم

33.6	6943.5	6.4	--------	1896	1936	2003
26.9	8815.6	6.0	(24.9)	1453	1453	2004
36.9	12073.8	7.0	1.3	1496	1472	2005
53.2	18500.8	16.0	0.2	1467	1475	2006
30.8	24205.5	20.0	(14.1)	1255	1267	2007
2.7	24851.3	16.8	(5.1)	1193	1203	2008
(2.8)	24155.1	8.8	(1.7)	1170	1182	2009
2.4	24748.5	6.3	0.3	1170	1186	2010
5.6	26133.3	6.0	0.8	1170	1196	2011
6.1	27716	6.0	3.1	1166	1233	2012
1.9	28230.3	6.0	(0.1)	1166	1232	2013
2.2	28863.4	6.0	(1.5)	1188	1214	2014
1.4	28900.2	6.0	7.4	1190	1304	2015
(21.7)	11.6					معدل النمو

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، نشرات سنوية متفرقة.

اما في عام 2015فقد أرتفع سعر صرف دينار/دولار ليبلغ (1304) وبمعدل نمو سنوي (7.4) نتيجة ما عاناه الاقتصاد العراقي من ركود في أغلب القطاعات الاقتصادية بسبب الازمة المالية والأوضاع الامنية غير المستقرة التي مرت بها البلاد والتي تأتي في مقدمتها الحرب على الارهاب وبدء عمليات التحرير منها .

تـ – سعر الفائدة

شهدت السياسة النقدية على مستوى سعر الفائدة تغيرات متذبذبة وذلك بتطبيق هيكل جديد في اسعار الفائدة على الدينار يتميز بدرجة عالية من المرونة في سرعة التحرك بالارتفاع والانخفاض لمواكبة متغيرات السياسة الاقتصادية .

وبالإمكان التعرف على السياسة النقدية من خلال سعر فائدة تأشيري هو سعر البنك الذي تحدد بموجبه الاسعار في السوق الاولي والسوق الثانوي وتسهيلات الملجأ الاخير بالإضافة الى اسعار ودائع الاستثمار الليلي لذا يعتبر سعر البنك ملائماً للمحافظة على استقرار الاسعار .

ويتضح من خلال تتبعنا لمسار سعر الفائدة خلال مدة البحث (الجدول ٣)أنه لم يتغير إلا في الاعوام 2006 الى 2008 حيث كان سعر الفائدة ما بين (16.0) الى (16.8) وذلك بقيام البنك المركزي برفع اسعار الفائدة على القروض والإيداع بهدف سحب السيولة النقدية لتقليص عرض النقد وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم .

كما ونجحت السياسات التي اتبعها البنك المركزي العراقي في رفع سعر الفائدة على القروض حتى عام 2008 الا ان البنك المركزي خفض سعر الفائدة على القروض والإيداع مع بداية عام 2009 لتنشيط الاقتصاد العراقي وتشجيع الاستثمار.

ث : معدل التضخم

يعد التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم تتكون بفعل عامل واحد والمتمثل بالزيادة في أسعار المشتقات المالية أو الزيادة في السيولة النقدية التي حصلت نتيجة الانفاق الجاري من الانفاق العام ، بل ظهرت كنتيجة لتفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقية ترتبط بالاختلالات الهيكلية في القطاع الانتاجي كنتيجة للتدهور الذي أصاب قطاعاته الانتاجية وخصوصاً قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ، ومن المعلوم ان الاقتصاد العراقي هو نموذج للاقتصاد الريعي أي ترتبط مصادر الدخل فيه بالطلب الخارجي بغض النظر عن الانتاج والإنتاجية ، ويبين الجدول(٣) ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام 2003 بلغ (6943.5) حتى وصل في عام 2015 الى (28900.2) وبمعدل نمو المركب (11.6) خلال مدة البحث (2003–2015) ففي عام 2003 بلغ معدل التضخم (33.6) وذلك بسبب الغاء الرسوم والضرائب الكمركية على السلع المستوردة وزيادة اقبال الاسر على شراء المواد المنزلية والسيارات بالإضافة الى ذلك يمكن ملاحظة ان اعلى مستوى لمعدل التضخم كان عام 2006 حيث بلغ (53.2) ، وحقيقة الامر هنالك العديد من الاسباب التي ادت الى حصول مثل هذا المستوى في معدل التضخم ، لكن ظاهر هذه الاسباب هو اتساع النفقات الحكومية الجارية والتي عادة ما تكون ذات طبيعة استهلاكية وانخفاض العرض نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق، وبعد ذلك شهد عام 2007 انخفاضاً في معدل التضخم الى (30.8) والسبب هو سعي البنك المركزي لتقليله من خلال اتباعه لسياسة نقدية هدفها رفع قيمة الدينار العراقي من خلال رفع اسعار الفائدة .

وبهذا يلاحظ استمرار معدلات التضخم بالانخفاض حتى عام 2009 فظهر معدل التضخم سالباً بحوالي (2.8–) وهو أدنى معدل تضخم خلال مدة البحث لارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في هذا العام من (1475) دينار/دولار عام 2006الى (1182) دينار/دولار عام 2009 ، وبتتبع مسار معدل التضخم من خلال جدول (3) المشار اليه سابقاً سنلاحظ عودته الى الارتفاع خلال السنوات اللاحقة من مدة البحث ولكن بمعدلات اقل مما كانت عليه بداية مدة بحثنا وسبب ارتفاعه هو ان الاقتصاد العراقي منفتح على العالم الخارجي في تجارته الخارجية واعتماده

في أغلب مكونات استهلاكه على الاستيراد ، لهذا تتأثر الاسعار المحلية بالأسعار الخارجية. بالإضافة الى الطبيعة الانفاقية للاقتصاد العراقي والذي يعد اقتصاد ريعي ، لذلك لا يشهد استقراراً لارتباطه بسعر النفط المسعر عالمياً .

رابعا : نشأة البنك المركزي العراقي :

بعد تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢٠ ظهرت رغبة العراق بإنشاء مصرف مركزي يتولى عملية إصدار العملة العراقية كشكل من أشكال استكمال الاستقلال السياسي والاقتصادي ، وفي ذلك الوقت أثيرت مشكلة الجهة التي تتولى إصدار العملة الورقية ، وفي بداية الأمر تم إسناد إدارة العملة العراقية إلى لجنة مقرها لندن ، إلا إن الجمهور قد عارض الفكرة وأهمل المشروع في حينه. وفي عام ١٩٢٧ اقترحت الحكومة تأسيس مصرف وطني يقوم بمهمة الإصدار ، لكن المشروع لم ينفذ بسبب الاختلاف على القاعدة التي تستند إليها العملة الجديدة . وفي سنة ١٩٣٠ شكلت لجنة عراقية لإصدار العملة . ويعد الدينار هو الوحدة النقدية في العراق التي جعلت مقياسا لتقدير القيمة ، وفي سنة ١٩٣١ تم أول إصدار للدينار العراقي ، وقد تغير محتواه مرات عديدة بسبب تغير وتطور الأساس النقدي في البلد. وبسبب اضطراب الأحوال المالية في العالم وخروج انكلترا عن قاعدة الذهب تم تعديل قانون العملة العراقية في كانون الأول ١٩٣١ وأصبحت قيمتها تعادل ليرة إسترلينية واحدة ، الأمر الذي جعل الدينار العراقي يرتبط تمام الارتباط بالعملة الإسترلينية مما عزز الثقة بالعملة العراقية في الداخل والخارج إلى أن جاءت الحرب العالمية الثانية التي أخلت بالأنظمة النقدية وحرية التحويل الخارجي[٤٣].

وفي عام١٩٣٩صدرقانون العملة رقم٢٧ الذي نص على تخويل الحكومة الاشتراك في تأسيس مصرف أهلي وفق شروط معينة،وكان المقصود بتأسيس هذا المصرف ايجاد مؤسسة حكومية أهلية مشتركة تُمنح امتيازاً خاصا لإصدار العملة وتقوم بالإضافة الى ذلك بكافة المعاملات التي تقوم بها المصارف التجارية، وفي عام١٩٤٧ صدر قانون المصرف الوطني العراقي رقم٤٣ والذي نص على تأسيس المصرف المركزي، وبذلك تعد سنة ١٩٤٧ التي اسس فيها المصرف الوطني قانونا نقطة تحول في تاريخ العراق النقدي[٤٤].

خامسا : اجراءات البنك المركزي العراقي بعد ٢٠٠٣:

أتخذ البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ مجموعة من الاجراءات لتتلائم مع التحولات التي شهدها الواقع العراقي وإن أهم تلك الاجراءات ما يأتي :

---

٤٣) أنظرفي ذلك كلا من:
- البنك المركزي العراقي (١٩٤٧ – ١٩٧٢) ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، مطابع ثنيان ، بغداد ١٩٧٢ ، ص١٦ .
- د. ناظم نوري الشمري ، النقود والمصارف ،جامعة الموصل،١٩٨٩ ، ص٣٤٢.

٤٤) سعيدعبودالسامرائي،النظام النقدي والمصرفي في العراق ،ط١،مطبعة دار البصري، بغداد ،١٩٦٩،ص١٠٥.

أ- استبدال العملة الوطنية في ١٥ كانون الثاني عام ٢٠٠٤ من خلال استبدال (٤ ترليون) دينار عراقي قديم بعملة جديدة وقد حملت هذه الخطوة العديد من المزايا العامة كالفئات الاضافية و مكافحة التزوير وتحسين ديمومة العملة الامر الذي أعاد الثقة بالدينار العراقي وساهم في تحسين سعر صرفه بشكل واضح[٤٥].

ب-تحرير القطاع المالي وخصوصاً تحرير أسعار الفائدة في ٢٠٠٤/٣/١ وذلك بجعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة عاليتين في السوق المالية[٤٦].

ج- التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة الى الرقابة الوقائية التلقائية التي استطاع البنك المركزي العراقي على أساسها وبموجب قانونه وقانون الصيرفة الجديد رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤من فرض عمليات الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيداً عن الاجراءات الادارية الرقابية القسرية الامر الذي يمكن الجهاز المصرفي من العمل على وفق نظم مرنة كفوءة في ترصين العمل المصرفي[٤٧].

سادسا : أستقلالية البنك المركزي العراقي:

يعد البنك المركزي العراقي من أقدم البنوك المركزية في الساحة العربية حيث اكتسب استقلاليته بعد عام ٢٠٠٣ وفق المادة (٢) من قانون (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ ولكن هذه الاستقلالية الممنوحة للبنك هي استقلالية نسبية لا يمكن أن تكون مطلقة خصوصاً في العراق كبلد ريعي يعتمد على ايرادات النفط لتمويل الميزانية العامة وأن الهدف من الاستقلالية هو تقليل تدخل السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة في عمل البنك المركزي وعلى الرغم من الاستقلالية التي أكتسبها البنك المركزي نص القانون في مادته (٢٤) أن تكون هناك اجتماعات بين محافظ البنك المركزي العراقي أوأحد ممثليه والمسؤولين الحكوميين للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية لأنه أمر ضروري للتنسيق بين السياسات الاقتصادية[٤٨] .

وبهذا فإن البنك المركزي العراقي لا يتلقى أي توجيهات أو أوامر من أي جهة حتى وان كانت حكومية ولذلك يجب احترام هذه الاستقلالية ولن يقوم أي شخص أو جهة بالتدخل في نشاط البنك المركزي العراقي [٤٩].

---

٤٥) د. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة قدمت الى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الجمهورية العربية السورية في سبتمبر ٢٠٠٧، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ،٢٠٠٧، ص١٨.

٤٦) أيسر ياسين، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات التنمية الاقتصادية، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ٢٠١١.

٤٧) د. سنان الشبيبي، مصدر سابق، ص١٩.

٤٨) د. علي ميرزا، استقلالية البنك المركزي والاحتياطات الدولية والميزانية العامة في العراق، مقالة منشورة في مجلة النور، ٢٠١٢، ص٢.

٤٩) بان صلاح الصالحي، دورالبنك المركزي في مالية الدولة، كلية القانون - جامعةبغداد، ص٥.

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر ادوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق(١٩٩٠-٢٠١٥)

اولا:توصيف الانموذج

تعد العوامل المؤثرة في الاستقرار النقدي من العوامل المهمة لذا لا يمكن أن تحلل نظريا فقط وإنما يتطلب الأمر تحديد وقياس أثرها أو دورها ونسبة مساهمة كل من المتغيرات لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد اتجاه ونوع العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية .

واستنادا إلى منطق النظرية الاقتصادية التي توضح طبيعة العلاقات التي تربط المتغيرات المستقلة مع المتغيرات التابعة في النموذج القياسي وبالاعتماد علي أسلوب الانحدار المتعدد للوصول إلى أفضل النتائج التي يمكن الاعتماد عليها وتحليلها وفيما يخص العلاقة بين متغيرات بحثنا فهي كالآتي : -

١- المتغيرات التابعة : تضمن النموذج متغيرين تابعين هما :-

أ- معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (GDP_G) بالأسعار الثابتة .

ب-معدل التضخم (IN) .

٢- المتغيرات المستقلة :- أقتصر البحث على دراسة تأثير المتغيرات الآتية لكونها الأساسية في النموذج القياسي المقدر والتي تفسر الارتفاع أو الانخفاض في المتغير التابع خلال مدة البحث وهي كما يأتي :-

أ- عرض النقد (M_1) :- ويرتبط بعلاقة طردية مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعكسية مع معدل التضخم وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية .

ب-سعر الصرف (ER) :- ويرتبط بعلاقة طردية مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعكسية مع معدل التضخم حسب منطق النظرية الاقتصادية .

جـ - سعر الفائدة (IR) :- وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية هنالك علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وطردية مع معدل التضخم .

٣- المتغير العشوائي :- وهو عنصر مستقل يضاف للنموذج الاقتصادي القياسي ليعبر عن المتغيرات المستقلة الاخرى والتي لم تدخل في النموذج لعدم إمكانية التعبير عنها بأرقام او عدم امكانية الحصول على بيانات تفصيلية عنها . والجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول (4)متغيرات الانموذج القياسي

المتغير	باللغة الانكليزية	الرمز	النوع
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product Growth	GDPG	تابع
التضخم	Inflation	IN	تابع
سعر الصرف	Exchange Rate	ER	مستقل
عرض النقد	Money Supply	M1	مستقل
سعر الفائدة	Interest Rate	IR	مستقل

وبذلك تكون المعادلات التقديرية للنموذج القياسي كالآتي:

$$GDPG = \beta_0 + \beta_1 ER + \beta_2 M1 + \beta_3 IR + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$IN = \beta_0 + \beta_1 ER + \beta_2 M1 + \beta_3 IR + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

ثانيا : مصادر البيانات :- لقد اعتمد البحث على بيانات سلسلة زمنية تتكون من (26) سنة والتي تمثل عدد المشاهدات لكل متغير من (1990-2015) وتم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات التابعة والمستقلة كمجاميع إحصائية ونشرات سنوية متفرقة للبنك المركزي العراقي .

ثالثا : تقدير معلمات النموذج القياسي :- تأتي هذه الخطوة بعد قيامنا بتوصيف وصياغة النموذج القياسي بالصورة الصحيحة اذ يتم استخدام طرق عديدة للحصول على تقدير معلمات النموذج وتتطلب هذه الخطوة معرفة بكافة طرق الاقتصاد القياسي لاختيار الطريقة الأفضل منها .

رابعا : تقييم وتحليل النتائج:-وهي الخطوة اللاحقة ليتحدد مدى الاعتماد على نتائج التقدير باستخدام المعايير الاقتصادية والمعايير الاحصائية ومن ثم المعايير القياسية .

١- نتائج الاستقرارية: وهي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، معدا التضخم ، عرض النقد ، سعر الصرف ، سعر الفائدة، قيم الناتج المحلي الإجمالي) للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية وفقاً لاختبار (ديكي فولر الموسع) وبالمستويات الثلاثة الآتية :-

١- عند المستوى بقاطع فقط .

٢- عند المستوى بقاطع واتجاه .

٣- عند المستوى بدون قاطع واتجاه .

جدول(5) نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

المتغير	I(0) عند مستوى بقاطع			I(0) عند مستوى بقاطع واتجاه			I(0) عند مستوى بدون قاطع واتجاه		
	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة
GDP G	٧.٠٤٧٢ -٤٢	٣.٧٢٤٠ -٧٠ ٢.٩٨٦٢ -٢٥ ٢.٦٣٢٦ -٠٤	مستقرة بمستوى معنوية (١%)	٧.٠١١٦ -٦٤	٤.٣٧٤٣ -٠٧ ٣.٦٠٣٢ -٠٢ ٣.٢٣٨٠ -٥٤	مستقرة بمستوى معنوية (١%)	٦.٦٢٥٧ -٢٣	٢.٦٦٠٧ -٢٠ ١.٩٥٥٠ -٢٠ ١.٦٠٩٠ -٧٠	مستقرة بمستوى معنوية (١%)
IN	٢.٣٤٦٥ -١٥	٣.٧٢٤٠ -٧٠ ٢.٩٨٦٢ -٢٥ ٢.٦٣٢٦ -٠٤	غير مستقرة	٣.٠٨٠٩ -٥٧	٤.٣٧٤٣ -٠٧ ٣.٦٠٣٢ -٠٢ ٣.٢٣٨٠ -٥٤	غير مستقرة	٢.٠٩١٧ -٤٤	٢.٦٦٠٧ -٢٠ ١.٩٥٥٠ -٢٠ ١.٦٠٩٠ -٧٠	مستقرة بمستوى معنوية (٥%)
ER	٢.٩٨٠٨ -٨٢	٣.٨٠٨٥ -٤٦ ٣.٠٢٠٦ -٨٦ ٢.٦٥٠٤	مستقرة بمستوى معنوية (١٠%)	٢.٢٤٠٤ -٩٩	٤.٤٩٨٣ -٠٧ ٣.٦٥٨٤ -٤٦ ٣.٢٦٨٩	غير مستقرة	٠.٤٨٧٤ -٨٠	٢.٦٧٩٧ -٣٥ ١.٩٥٨٠ -٨٨ -	غير مستقرة

		−١٣			−٧٣		١.٦٠٧٨٣٠	
M1	٠.٦٤٣٣٨٠	٣.٧٢٤٠−٧٠ ٢.٩٨٦٢−٢٥ ٢.٦٣٢٦−٠٤	غير مستقرة	١.٤٥٧٦−٣٥	٤.٣٧٤٣−٠٧ ٣.٦٠٣٢−٠٢ ٣.٢٣٨٠−٥٤	غير مستقرة	١.٨٢٦٥٣٥	٢.٦٦٠٧−٢٠ ١.٩٥٥٠−٢٠ ١.٦٠٩٠−٧٠	مستقرة بمستوى معنوية (١٠%)
IR	٣.٧٣٨١−٣٣	٣.٧٣٧٨−٥٣ ٢.٩٩١٨−٧٨ ٢.٦٣٥٥−٤٢	مستقرة بمستوى معنوية (١%)	٣.٧١٠٤−٩٧	٤.٣٩٤٣−٠٩ ٣.٦١٢١−٩٩ ٣.٢٤٣٠−٧٩	مستقرة بمستوى معنوية (٥%)	٠.٦٣٩٧−٤٤	٢.٦٦٩٣−٥٩ ١.٩٥٦٤−٠٦ ١.٦٠٨٤−٩٥	غير مستقرة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views9)

يلاحظ من الجدول(5) ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد استقرت سلسلته عند مستوى معنوية1% بينما استقرت سلسلة التضخم عند مستوى معنوية 5% أما سلسلة سعر الصرف وعرض النقد فقد استقرت عند مستوى معنوية 10% اما سلسلة بسعر الفائدة فقد استقرت عند المستويين 1% و 5%.

٢- التقدير بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR) بتخلفين زمنيين:-

بما ان السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج استقرت جميعها عند مستواها لهذا من المؤكد انها تحمل صفات الامد البعيد ولا حاجة لاستخدام اختبار التكامل المشترك لذلك اصبح النموذج القياسي جاهزا للتقدير بعد إتمام مراحل اختبار الاستقرارية فتم اختيار النموذج القياسي بتخلفين زمنيين للتقدير حسب نتائج برنامج (Eviews9) واستنادا الى قيمة معيار (Akaike) إذ تم اختيار النموذج التخلفي الذي حصل على اقل قيمة لل(Akaike) .

١- اختبار VAR للمعادلة الأولى :- اظهرت نتائج التقدير للعوامل المؤثرة على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كما يأتي :

$$GDP_G = 6146.023 + 445.7881ER_{(t-2)} - 0.342434M1_{(t-2)} - 974385.4\,IR_{(t-2)}$$

$$t_s = (56805.4)(4064.9)(0.28513)(479462)$$

$R^2 = 0.970178$ $R^{-2} = 0.954272$ F= 60.99705

t–tab1% = 2.518 F –tab1% = 5.7804

تشير نتائج المعادلة المقدرة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP_G بلغ (٦١٤٦.٠٢٣) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، كما ويلاحظ ان سعر الصرف ER يرتبط بعلاقة طردية مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية وهذا لايتفق مع طبيعة النظرية الاقتصادية جاءت هذه النتيجة بسبب التقلبات الحادة التي كان يشهدها سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي والتي تعمل على تباطؤ عملية النمو الاقتصادي والاشارة الموجبة تدل على ان زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة لسنتين سابقتين يؤدي الى زيادة GDP_G للسنة الحالية بمقدار (٤٤٥.٧٨٨١) وحدة، اما بالنسبة لعرض النقد M_1 فالاشارة السالبة تدل على العلاقة العكسية بينه وبين GDP_G للسنة الحالية وبهذا فزيادة عرض النقد فزيادة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض GDP_G بمقدار (٠.٣٤٢٤٣٤) وحدة وهذا لايتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وان سبب ذلك يعود الى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة عدا قطاع النفط الذي لايتاثر بعرض النقد وانما يؤثر فيه، في حين يتبين لنا من الاشارة السالبة العلاقة العكسية بين سعر الفائدة لسنتين سابقتين مع GDP_G للسنة الحالية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية إذ ان زيادة سعر الفائدة لسنتين سابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض GDP_G للسنة الحالية بمقدار (٩٧٤٣٨٥.٤) وحدة، اما بالنسبة الى اختبار معامل التحديد (R^2) فسجل نسبة مرتفعة بلغت (97%) هذا يدل على ان النموذج استطاع تفسير مانسبته (97%) من العوامل المؤثرة في GDP_G وان ما نسبته (3%) تتمثل بتأثير عوامل اخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي .وبما إن نسبة (R^2) قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وتاثيرها على المتغير التابع . كما وبلغت نسبة معامل التحديد المعدل ($R^{2\backslash}$) (95%) وبناءاً على ما اظهرته نتائج التحليل القياسي فأن قيمة اختبار (F) بلغت (٦٠.٩٩٧٠٥) وهي اعلى من قيمتها الجدولية والبالغة (٥.٧٨٠٤) عند مستوى معنوية 1% وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع معنوية وهنالك تأثير للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع .اما فيما يتعلق بأختبار (t) فقد بينت النتائج معنوية المعالم المقدرة للحد الثابت وسعر الفائدة وسعر الصرف عند مستوى معنوية 1% لأن قيمة (t) المحتسبة

اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.518)،في حين تبين ان معنوية عرض النقد عند مستوى 50% مما يدل على ضعف معنويته وانه ذو تأثير طفيف على GDP_G وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية المعلمات الداخلة في النموذج القياسي .

٢- اختبار VAR للمعادلة الثانية :-

$$IN = -5402.087 - 189.9961ER_{(t-2)} - 0.33333M1_{(t-2)} + 959067.4IR_{(t-2)}$$

$$t_s = (12915.9)(6204.2)(487938)(0.28307)$$

$R^2 = 0.970399$ $R^{-2} = 0.954611$ $F= 61.467$

$t-tab1\% = 2.518$ $F -tab1\%= 5.780$

تشير نتائج المعادلة المقدرة ان معدل التضخم IN بلغ (٥٤٠٢.٠٨٧) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ، كما ويلاحظ ان سعر الصرفER يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل التضخم للسنة الحالية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والاشارة السالبة لسعر الصرف تدل على ان ارتفاع سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة لسنتين سابقتين يؤدي الى انخفاض معدل التضخم بمقدار (١٨٩.٩٩٦١) وحدة ، نتيجة لاستقلالية البنك المركزي العراقي باتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية .اما فيما يخص عرض النقد M_1 فالاشارة السالبة تدل على العلاقة العكسية بين عرض النقد ومعدل التضخم للسنة الحالية فارتفاع عرض النقد بمقدار وحدة واحدة ولسنتين سابقتين يؤدي الى انخفاض معدل التضخم للسنة الحالية بمقدار (٠.٣٣٣٣) وهذه النتيجة مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية ، وذلك يعود الى طبيعة الاقتصاد العراقي وهيكل التجارة الخارجية فيه والمتمثلة بالحدود المفتوحة وسياسة الاغراق التي تمارسها العديد من دول العالم تجاه العراق، اما بالنسبة لسعر الفائدة IR فالاشارة الموجبة تدل على العلاقة الطردية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم اي ان ارتفاع سعر الفائدة لسنتين سابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم للسنة الحالية بمقدار (٩٥٩٠٦٧.٤) وحدة وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية الذي يشير الى وجود علاقة عكسية بينهم . وهذا التقلب في سعر الفائدة يبين ان البنك المركزي العراقي كان مقيدا بالقرارات التي تطلقها الحكومة هذا يجعل من سعر الفائدة يمارس تاثيرا طفيفا في السياسة النقدية للبلد . اما بالنسبة الى اختبار معامل التحديد (R^2) فسجل نسبة مرتفعة بلغت (97%) هذا يدل على ان النموذج استطاع تفسير مانسبته (97%) من العوامل المؤثرة في IN وان ما نسبته (3%)

تتمثل بتأثير عوامل اخرى لم تدخل ضمن النموذج .وبما إن نسبة (R^2) قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على معنوية النتائج . كما وبلغت نسبة معامل التحديد المعدل ($R^{2\backslash}$) (95%) وبناءاً على ما اظهرته نتائج التحليل القياسي فأن قيمة اختبار (F) بلغت (٦١.٤٦٧٠٠) وهي اعلى من قيمتها الجدولية والبالغة (٥.٧٨٠٤) عند مستوى معنوية 1% وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع معنوية وهنالك تأثير للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع .اما فيما يتعلق بأختبار (t) فقد بينت النتائج معنوية المعالم المقدرة للحد الثابت وعرض النقد وسعر الصرف عند مستوى معنوية 1% لأن قيمة (t) المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.518)،وسعر الفائدة عند مستوى 50% هذا يدل على ضعف تاثيره في IN وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية المعلمات الداخلة في النموذج القياسي.

الاستنتاجات

١. استخدام البنك المركزي لأدوات حديثة بالإضافة الى الادوات النقدية التقليدية ساهمت بشكل كبير في تحقيق الاهداف .
٢. تحرير اسعار الفائدة واعتماد سعر البنك بوصفه سعرا تأشيرياً بهدف تحقيق الاستقرار النقدي .
٣. بعد حصول البنك المركزي على استقلاليته وفقاً للقانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ادى الى انخفاض معدلات التضخم وارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي .
٤. يلاحظ من الجانب التطبيقي وجود علاقة باتجاه واحد بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج القياسي والمتمثلة بعرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف وبين المتغيرات التابعة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم .
٥. أظهرت النتائج القياسية فيما يخص اختبار الاستقرارية ان جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي المقدر ولكلا المعادلتين استقرت عند مستواها مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين المتغيرات لذلك لاتوجد حاجة لإجراء اختبار التكامل المشترك لاثبات ذلك .
٦. يتبين من النتائج القياسية ان مؤشرات السياسة النقدية المستخدمة في النموذج القياسي ولكلا المعادلتين لها تاثير كبير في المتغيرات التابعة عندما بلغ (R^2) المتمثلة بمعامل التحديد 97% ممايعني ان المتغيرات المستقلة فسرت 97% من المتغيرات التابعة .
٧. يتضح ايضاً من العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المستخدمة في البحث انها لاتتفق جميعا مع منطق النظرية الاقتصادية يعود سبب ذلك للقرارات غير الصائبة المتخذة في اغلب المجالات ان لم يكن جميعها واعتماد الناتج المحلي الاجمالي على مصدر يكاد يكون الاوحد للايرادات المتمثل بالقطاع النفطي كبلد ريعي .

التوصيات

١. لابد من توافق سير العلاقة بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الاخرى المالية و التجارية وغيرها بنفس الاتجاه لتحقيق الاهداف والحد من التناقض في اتجاهات السياسات الاقتصادية .

٢. دعم البنك المركزي لتنويع الاحتياطيات النقدية بسلة من العملات الاجنبية الاخرى بالاضافة الى الدولار .

٣. تنويع مصادر الحصول على العملة الاجنبية وعدم الاعتماد على مصدر واحد للعملة الاجنبية والمتمثلة بالدولار المتأتي من الايرادات النفطية .

٤. على البنك المركزي كسلطة نقدية وعن طريق السياسة النقدية التحكم بعرض النقد من خلال التنسيق بين نمو عرض النقد ونمو الناتج المحلي الاجمالي .

٥. على البنك المركزي استهداف سعر الصرف وسعر الفائدة من اجل التصدي لظاهرة التضخم.

٦. عدم الاتكال بشكل رئيسي على قطاع النفط في تكوين الناتج الملي الاجمالي على اعتبار انه القطاع الحاكم والقائد للاقتصاد بل لابد من تشجيع بقية القطاعات الاقتصادية للمساهمة في تكوين الناتج ونموه لكي لا يتأثر الاقتصاد ويبقى مستقراً في حال حدوث أي تغيرات في اسعار النفط .

قائمة الهوامش

١. د. حازم السيلاوي، صحيفة الاهرام المصرية، ٢٠٠١/٢/٢٥.

2. Janine B et Alain G, Dictionnareeconomique et sociale, paris : Hatier 1981.

٣. مفهوم التضخم في سوق الفوركس على الموقع : www.Borsaat.com

٤. عبد الوهاب الامين ، وزكريا عبد المجيد باشا ،مبادئ الاقتصاد . الجزء الثاني/ الاقتصاد الكلي . دارالمعرفة . الكويت ١٩٨٣.

5. Frederic S. Miskin , The Causes of Inflation , Working Paper No. 1453 ,Cambride ,MA 2138 ,September ,1984.

٦. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية ،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ،ط١ ،لبنان ،٢٠٠٠.

٧. أحمد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية للأسهامات الكلاسيك (١٧٢٠-١٩٨٠) للمؤلف (جورج نايهانز)، المكتبة الاكاديمية، ١٩٩٧.

٨. أحمد سعيد حسانين، مبادئ في النظرية الاقتصادية، دار الهناء لطباعة ، القاهرة، مصر، ١٩٧١.

٩. جمال الدين سعيد، النظرية العامة لكينز، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة ، ١٩٨٣.

١٠. أحمد سعيد حسانين، مصدر سابق.

١١. لخديمي عبد المجيد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية – دراسة تحليلية لحالة الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، ٢٠١١.

١٢. لخديمي عبد المجيد، المصدر نفسه .
١٣. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، ١٩٩٩.
١٤. مروان عطوان ، الاسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، مشكلاتها البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، ١٩٩٣.
١٥. مروان عطوان ، المصدر نفسه .
١٦. قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقيمية ،ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر،٢٠٠٣.
17. Poul Grand Jeau, précis de Gestionfinanciere international, D'organisations, Paris.
١٨. مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الاجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ١٩٩٧.
١٩. أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي ، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات ،مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ،النجف الاشرف ،ط١ ،٢٠١٥.
20. Christopher Ragan ,"Why Monetary Policy Matters-A Canadian Perspective" , September 2004, PP(1-2). By web:Http://:www.mcgill.ca.
21. Enzing .P,Monetry policy – Ends & Means , (London: Oxford Wyman Publishing ,1964).
22. L . Ritter , W . Sliber , Money , (London : Basic books , 1973).
٢٣. د. سيف الدين السويدي ، مدخل لأسس الاقتصاد ، دار الكتب القطرية ، ط٦.
٢٤. جيمس جوارتيني و ريجارداستروب ، الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص ، ترجمة: د. عبد الفتاح عبد الرحمن و د. عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨.
25. Laurence Harris , Monetary Theory. McGraw Hill Book Company, 1985.
٢٦. د. عامر لطفي . مساهمة في شرح النظريات الاقتصادية ، دار الرضا للنشر ، دمشق، ٢٠٠٠.
٢٧. بول. ا . ساموبلسون ، وآخرون ، الإقتصاد ، ترجمة :هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر ط١ ،عمان ،٢٠٠١.

٢٨. نجيب عبد الله الشامسي، القطاع المصرفي والسياسة النقدية في الامارات العربية المتحدة (١٩٤٦-١٩٩٨) ، المسار للدراسات والاستشارات والنشر، ط١، الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٩.

٢٩. د. أكرم حداد ، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري) ، دار وائل للنشر ، ط٢، عمان ، الأردن، ٢٠٠٨.

٣٠. باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ،ترجمة طه عبد الله منصور ،وعبد الفتاح عبد الرحمن ،دار المريخ للنشر،الرياض ،١٩٨٧.

٣١. موقع الشامل الالكتروني على الموقع:
WWW.eshamel.net/vb/showthread.php

٣٢. لخديمي عبد الحميد، مصدر سابق.

٣٣. علي مظلوم جداح ، تأثير الحروب والنشاط الاقتصادي على البيئة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، ٢٠١٠.

٣٤. عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد،٢٠٠٥.

٣٥. عماد محمد علي العاني، المصدر نفسه.

٣٦. محمد سلمان العاني، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط ، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠١١.

٣٧. محمد سلمان العاني ، مصدر سابق .

٣٨. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي النفط- الاختلال الهيكلي – البطالة، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات ٣٠، ٢٠٠٨.

٣٩. اسماعيل عبيد حمادي،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة،سلسلة كتب مركز العراق للدراسات٣، بغداد.

٤٠. خميس خلف موسى، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للفترة من ١٩٧٠- ١٩٩٩، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، جامعة الانبار، المجلد ١ ، العدد ١، ٢٠٠٢، ص١٠٦.

٤١. المصدر نفسه.

٤٢. عبد الجبار هاني عبد الجبار السامرائي، تحليل اثار الساستين المالية والنقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول مختارة للمدة من ١٩٩٨– ٢٠٠٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١١.

٤٣.) أنظرفي ذلك كلا من:

- البنك المركزي العراقي (١٩٤٧ – ١٩٧٢) ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، مطابع ثنيان ، بغداد ١٩٧٢ .
- د. ناظم نوري الشمري ، النقود والمصارف ،جامعة الموصل،١٩٨٩ .

٤٤. سعيدعبودالسامرائي،النظامالنقديوالمصرفيفيالعراق،ط١،مطبعةدار البصري، بغداد،١٩٦٩.

٤٥. د. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة قدمت الى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الجمهورية العربية السورية في سبتمبر ٢٠٠٧، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ،٢٠٠٧.

٤٦. أيسر ياسين، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات التنمية الاقتصادية، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ٢٠١١.

٤٧. د. سنان الشبيبي، مصدر سابق.

٤٨. د. علي ميرزا، استقلالية البنك المركزي والاحتياطات الدولية والميزانية العامة في العراق، مقالة منشورة في مجلة النور، ٢٠١٢.

٤٩. بان صلاح الصالحي، دورالبنك المركزي في مالية الدولة، كلية القانون – جامعةبغداد.